الاستدلال على انه لابد للعارف بعلم المنطق والبيان من معرفة مواد وأركان الكلام
الاستدلالي وكما يحتاج معرفة المواد الى بالنسبة فكذا معرفة مواد وأركان الكلام
الاستدلالي ومعرفة صورها وسيدا صنفا ما نحن بصدده ان الكلام الذي حرم علم
المنطق ومتعلق بأركان الكلام فيه اما مبدأ الدليل الموصف بالصحة ان وقع
الاستدلال به دلالة قطعية على المطلوب او ظنية والمطلوب علم
وترك الالفاظ صفة فان المنطق كما يتناول تعريف الالفاظ مفردة ومركبة
الاستدلال صورة المركب بحسب ما وضعت له المفصود وانما الحد لتعريف
اجزاء المسمى وكرر صدر الكلام هذا وفي ادراج علم الاستدلال في تعريف
المنطق تعدد ما مر بعض الحواشي وتعسف الراكب ضعيف صناعة لا يخفى لكن المصنف
عفا الله عنه ذكر ذلك مواضع بلا حاجة الكلام هنا وحين اسمعناه فاعلم ان اقال علم
المنطق والبيان ليفيد تركب الجمل بعلم الاستدلال البيان موضوعه وغايته
وانما للقصد صرح انه كما موقف معرفة الكل على معرفة الجزء فكذلك يتوقف للطالب
في افادة اياه وانصاله الى غيره فان قيل العلم بالجزء يكون حاصلا والتحصيل
فلغا القيد اذ لا تكليف بالحاصل والجواب ان الاستعداد المعتبر له فان الجزء لا يفيد الكل
نفسه وانما يفيد اللازم تركب الصنعة لان الافادة والتحصيل بالفعل لكن وسع بالتوقف
استيعاب وتيسير بهذه الاسباب في المواضع فلذا قال يستعد الانسان بتكميل
قوى بكمال علم المنطق والبيان بعلم الاستدلال وقد يحمل تكميل الكلام في هذا شيء
مواضع منها الحد لما كون الكلام والكلم والاستعداد اللغو طلب المبدأ وقال استعداد
لا معرفة وبعد سماعا مفعولين لتضمن معنى الطلب والسؤال والمسئول
نقيض الاملاء والسكوت عما افاض من النوال ولا حد عما كمال والحمد لله العالمين

تم النسخ الشريف على يد العبد الضعيف
عبد حميد الملقب الدين
عفا الله عنه والوالدين
في شهر شعبان في التاسع والعشرين
من سنة احدى وثلاثين وتسعمائة
من هجرة من له العز والشرف
العالمين